

Distr.  
GENERAL

TD/B/52/6  
2 September 2005

ARABIC  
Original: ENGLISH

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الثانية والخمسون

جنيف، ٣-١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

### إسهام الأونكتاد، في حدود ولايته، في تنفيذ واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج ما تعقده الأمم المتحدة من مؤتمرات ومؤتمرات قمة رئيسية

مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد\*

#### ملخص

الهدف من هذه الوثيقة هو مساعدة مجلس التجارة والتنمية في الاستجابة لقرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ بء، الذي دعا المجلس إلى "أن يُسهم، في حدود ولايته، في تنفيذ واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج ما تعقده الأمم المتحدة من مؤتمرات ومؤتمرات قمة رئيسية". وتتضمن هذه الوثيقة موجزاً بالإجراءات ذات الصلة التي اتخذتها الأجهزة الحكومية الدولية التابعة للأونكتاد والإجراءات ذات الصلة التي اتخذتها الأمانة؛ واستعراضاً موجزاً أجرته الأمانة للتقدم المحرز في تنفيذ النتائج؛ وإشارة شاملة خاصة إلى القرارات المتخذة في المؤتمرات الرئيسية والمتعلقة صراحة بالاحتياجات الخاصة بأقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وبلدان المرور العابر النامية.

ووقت إعداد هذه الوثيقة كانت نتائج الجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة بمشاركة رؤساء الدول أو الحكومات قيد الإعداد. وبالتالي لم تُدرج نتائجها في هذه المذكرة.

\* قُدم هذا النص في التاريخ أعلاه لكي يغطي أطول فترة ممكن.

## المحتويات

### الصفحة

٣	..... مقدمة
	أولاً - إسهام الأونكتاد، في حدود ولايته، في تنفيذ نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي
٣	تعقدتها الأمم المتحدة .....
٣	ألف - التجارة الدولية .....
٦	باء - الاستثمار .....
٨	جيم - الدين الخارجي وعدم الاستقرار المالي .....
١٠	دال - تماسك النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية .....
١١	هاء - تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية .....
	ثانياً - التقدم المحرز في تنفيذ نتائج ما تعقده الأمم المتحدة من مؤتمرات ومؤتمرات قمة رئيسية ...
١٢	ألف - التجارة الدولية .....
١٤	باء - الاستثمار .....
١٥	جيم - الدين الخارجي وعدم الاستقرار المالي .....
١٧	دال - تماسك النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية .....
١٧	هاء - تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية .....
	ثالثاً - أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية وبلدان
١٩	المرور العابر النامية .....
١٩	ألف - أقل البلدان نمواً .....
٢٠	باء - البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية .....
٢١	جيم - الدول الجزرية الصغيرة النامية .....

## مقدمة

١ - أكدت الجمعية العامة في الفقرة ٢٧ من قرارها ٢٧٠/٥٧ بء المعنون "التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي" على الحاجة إلى الانتفاع إلى أقصى حد ممكن من آليات الأمم المتحدة القائمة بغرض استعراض تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في إطار منظومة الأمم المتحدة في المجالات الرئيسية للتنمية. وذكّرت بالدور الذي يضطلع به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بوصفه مركز تنسيق داخل الأمم المتحدة لتوحي التكامل في معاملة مسائل التجارة والتنمية والمسائل المرتبطة بها في مجالات المالية والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، ودعت مجلس التجارة والتنمية إلى أن يساهم، في حدود ولايته، في تنفيذ واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، في إطار بنود جدول أعماله ذات الصلة. كما دعت الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى توجيه دعوة إلى رئيس المجلس لعرض نتائج هذه الاستعراضات على المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٢ - ويشير توافق آراء ساو باولو في الفقرة ٢ إلى أنه يتوقع من الأونكتاد أن يساهم إسهاماً كبيراً في تنفيذ نتائج المؤتمرات العالمية التي عُقدت مؤخراً. وتشير الفقرة ١٠ من نفس الوثيقة إلى أنه تقع على عاتق الأونكتاد مسؤولية خاصة تتمثل في الإسهام في تحقيق أهداف التنمية الدولية، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية.

٣ - ويلخص الجزء الأول من هذه الوثيقة الأنشطة التي اضطلعت بها الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأونكتاد فيما يتعلق بمتابعة ما تعقده الأمم المتحدة من مؤتمرات ومؤتمرات قمة رئيسية والإجراءات ذات الصلة التي اتخذتها الأمانة. ويتضمن الجزء الثاني استعراضاً موجزاً مقدماً من الأمانة عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة لمساعدة المجلس في عملية النظر فيها. وينطوي الجزء الثالث على إشارة خاصة شاملة إلى القرارات المتخذة في المؤتمرات الرئيسية والمتعلقة صراحة بالاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية.

## أولاً - إسهام الأونكتاد، في حدود ولايته، في تنفيذ نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة

### ألف - التجارة الدولية

٤ - واصل الأونكتاد الإسهام في متابعة الأحكام ذات الصلة بالتجارة في مؤتمرات قمة الأمم المتحدة ومؤتمراتها الرئيسية. وتركز هذه الأنشطة بشكل خاص على الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والتقييد بالقواعد والقابلية للتنبؤ والإنصاف (إعلان الألفية). كما أكدت نتائج ساو بولو ضرورة ضمان تحقيق مكاسب إنمائية من النظام التجاري الدولي والمفاوضات التجارية الدولية، بما في ذلك ما اتصل منها بالسلع الأساسية.

٥ - وواصلت أمانة الأونكتاد تسهيل مداورات الجمعية العامة بشأن التجارة والتنمية والسلع الأساسية. وقام مجلس التجارة والتنمية، في دورته الحادية والخمسين، باستعراضه<sup>(١)</sup> التقليدي للمسائل الإنمائية في برنامج عمل ما بعد الدوحة التي تهم بشكل خاص البلدان النامية، مركزاً على مجموعة نتائج تموز/يوليه التي اعتمدها المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية واستنتاجات السياسة العامة التي خلص إليها الأونكتاد الحادي عشر. وقد أبرزت مداوراته الإسهام الفريد من نوعه لبناء توافق الآراء في الأونكتاد، والأنشطة التحليلية وأنشطة التعاون التقني في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، فضلاً عن عمله بشأن النظام التجاري الدولي<sup>(٢)</sup>.

٦ - وبناء على طلب الدول الأعضاء في الأونكتاد نظمت أمانة الأونكتاد، أثناء الدورة التاسعة للجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية، تظاهرة رفيعة المستوى (آذار/مارس ٢٠٠٥) حول "التجارة والأهداف الإنمائية للألفية"<sup>(٣)</sup>. ولاحظت خلاصة الرئيس أنه ينبغي النظر إلى التجارة والمفاوضات التجارية وتحرير التجارة كوسائل لضمان تحقيق المكاسب الإنمائية، بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وجاء فيها أيضاً أن النظام التجاري الدولي الملائم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يعطي الأولوية لقضايا التنمية ويوفر بيئة مواتية تستجيب للاحتياجات والشواغل الإنمائية للبلدان النامية. وأوصت اللجنة فضلاً عن ذلك بأن يقوم الأونكتاد بما يلي: (أ) أن يسهم في إدماج التنمية في التجارة الدولية والمفاوضات، ولا سيما مفاوضات الدوحة؛ (ب) أن يسهم في الأعمال التحضيرية للجلسة العامة الرفيعة المستوى التي ستعقدها الجمعية العامة في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ لاستعراض التقدم المحرز من حيث الوفاء بالالتزام الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية؛ (ج) أن يدعم الجهود المبذولة في البلدان النامية لبناء القدرات في مجال صياغة السياسات العامة التجارية، والمفاوضات التجارية، بما فيها المفاوضات المتصلة بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وفي مجال السلع الأساسية.

٧ - ويتمثل عنصر هام من عناصر إعلان الألفية في الالتزام بمد صادرات أقل البلدان نمواً بفرصة الوصول معفاة من الرسوم والحصص في جميع البلدان المتقدمة. وفي دراسة حديثة نشرها الأونكتاد بعنوان "من أجل خطة مارشال جديدة للتجارة لأقل البلدان نمواً: كيفية الوفاء بوعود الدوحة الإنمائية والمساعدة على تحقيق أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية"<sup>(٤)</sup>، تم طرح عدد من الأفكار لتحسين قدرة أقل البلدان نمواً على المنافسة. وتمثلت تدابير السياسات العامة الرئيسية التي تم اقتراحها في توفير إمكانية وصول صادرات أقل البلدان نمواً إلى أسواق البلدان

المتقدمة كافة معفاة من الرسوم ومن الحصص، وزيادة تحرير قطاع الخدمات، وإنشاء صندوق لتقديم المعونة من أجل التجارة.

٨- وتتولى أمانة الأونكتاد، إلى جانب منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية، المسؤولية عن رصد التقدم المحرز بخصوص الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بوصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق بدون رسوم وحصص. وقدمت الأمانة بيانات إحصائية لحساب مؤشر الأهداف الإنمائية للألفية رقم ٣٨ (نسبة إجمالي واردات البلدان المتقدمة من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً المقبولة معفاة من الرسوم) والمؤشر ٣٩ (متوسط التعريفات التي تفرضها البلدان المتقدمة على المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس من البلدان النامية).

٩- وعملاً بتوافق آراء ساو باولو، أطلق الأونكتاد عملية استعراض سنوي للقطاعات الجديدة والحيوية للتجارة العالمية في اجتماع خبراء (شباط/فبراير ٢٠٠٥). والهدف من عملية الاستعراض هو تحديد السياسات والتدابير الرامية إلى تعزيز مشاركة البلدان النامية في هذه القطاعات.

١٠- ومجموعة الأمم المتحدة للمبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية هي الصك المتعدد الأطراف الوحيد المتفق عليه عالمياً والذي يعالج الممارسات المانعة للمنافسة في الأسواق الدولية. والأونكتاد الذي يشرف على تنفيذ مجموعة المبادئ والقواعد هو حالياً في طور التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني باستعراض جميع جوانب المجموعة، الذي سيعقد في أنطاليا (تركيا) في الفترة من ١٤ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

١١- وقد قامت أمانة الأونكتاد بتنفيذ الأنشطة لتشجيع تنمية السلع الأساسية وتحقيق مكاسب منها، بما في ذلك في مجالات بناء القدرات من أجل تنويع التنمية القائمة على السلع الأساسية؛ وتكاليف الامتثال للتدابير الصحية والصحة النباتية؛ وإدارة المخاطر في مجال السلع الأساسية؛ وإدارة المعلومات والمعارف المتعلقة بالسلع الأساسية؛ والمخططات المتكررة لتوليد التمويل، ولا سيما حلقات السلسلة التي تبدو أنها تنطوي على مخاطر. وبالإضافة إلى ذلك وضعت أمانة الأونكتاد طريقة عمل فرقة العمل الدولية المعنية بالسلع الأساسية التي سيتم تطبيقها على إثر تعبئة ما يكفي من الموارد لتمويل تكاليف البدء.

١٢- وبناء على طلب وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات، قدمت أمانة الأونكتاد أيضاً إسهامات تحليلية وموجهة نحو السياسات العامة بشأن المسائل ذات الصلة بالسلع الأساسية لمختلف التقارير عن متابعة إعلان الألفية ونتائج المؤتمرات العالمية الرئيسية. وقد شمل ذلك التعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبشكل خاص في إعداد مساهمة في تقارير الأمين العام للحوار الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن التمويل لأغراض التنمية. كما شاركت أمانة الأونكتاد في اجتماعات هيئات منظمة التجارة العالمية وقدمت التقارير عنها وقدمت إسهامات عند الطلب حول مسائل التجارة والتنمية، بما في ذلك الروابط مع الأهداف الإنمائية للألفية.

١٣- وتستند مساهمة أمانة الأونكتاد في تحليل وتقييم أثر التجارة والمفاوضات التجارية إلى برامجها المعلوماتية وقواعد بياناتها. وبالإضافة إلى ذلك قامت أمانة الأونكتاد، إلى جانب مركز التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية، بإنشاء قاعدة البيانات المشتركة لتحليل الوصول إلى الأسواق، منشئة بذلك أشمل قاعدة بيانات حول

الوصول إلى الأسواق. وتواصل العمل على إعداد مجموعة من المؤشرات والعلامات المرجعية الإنمائية لتقدير أداء البلدان النامية في مجالي التجارة والتنمية. وستكون المؤشرات النموذجية متاحة في أواخر عام ٢٠٠٥ ويمكن أن تساعد أيضاً على تقييم التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دولياً.

١٤ - وبناءً على طلب البلدان النامية، ساهمت أمانة الأونكتاد في مداورات الاجتماعات التحضيرية للمؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد بمونغ كونغ، الصين، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. واستخدمت هذه الفرص لإبراز الروابط بين التجارة والمفاوضات التجارية في السياق المتعدد الأطراف وغيره من السياقات وخاصة التنمية، بما فيها تلك الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية. وشملت هذه الاجتماعات مؤتمر وزراء الاتحاد الأفريقي بالقاهرة (مصر) في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، والاجتماع الرابع لوزراء التجارة في أقل البلدان نمواً بليفينغستون (زامبيا)، في حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

١٥ - وبالإضافة إلى ذلك، تقوم أمانة الأونكتاد بتنفيذ مشروع يتعلق بدعم تقييم البلدان النامية لمفاوضات الوصول إلى الأسواق غير الزراعية. كما تساعد واضعي السياسات العامة في منظمة التجارة العالمية ومجتمع الأعمال والمجتمع المدني في البلدان المستفيدة على تحسين تقدير المضاعفات المحتملة لمفاوضات الوصول إلى الأسواق غير الزراعية على آفاقها في مجالي التجارة والتنمية.

١٦ - وساهمت أمانة الأونكتاد في المنتدى الرفيع المستوى بشأن التجارة والاستثمار الذي عُقد بالدوحة (قطر) في يومي ٥ و٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤؛ وقمة الجنوب الثانية التي عُقدت بالدوحة في الفترة من ١٢ إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥؛ والاجتماع الوزاري الإقليمي بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في آسيا والمحيط الهادئ، الذي نظمته إندونيسيا في تموز/يوليه ٢٠٠٥.

١٧ - ولقد دعا إعلان الدوحة الوزاري إلى تخفيض الحواجز التعريفية وغير التعريفية القائمة أمام السلع والخدمات البيئية، أو إزالتها عند الاقتضاء<sup>(٥)</sup>. ودعا الأونكتاد الحادي عشر إلى "بذل جهود لتحديد وتعزيز الأهداف والخدمات البيئية التي تتسم بأهمية تصديرية فعلية ومحتملة للبلدان النامية"<sup>(٦)</sup>. وقدمت أمانة الأونكتاد تقريراً عن أعمالها إلى الدورات الاستثنائية للجنة منظمة التجارة العالمية المعنية بالتجارة والبيئة، التي عُقدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤<sup>(٧)</sup>. ويواصل الأونكتاد عمله بشأن المنتجات المفضلة بيئياً<sup>(٨)</sup>. وقد أخذ كل من الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والسلع والخدمات البيئية على أنها موضوعات التركيز للأنشطة الحالية لفرقة العمل المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد استجابة لطلبات البلدان.

١٨ - ودعا مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الحكومات إلى "تأييد مبادرات السوق المتسقة والطوعية التي تتخذها منظمة التجارة العالمية لإنشاء وتوسيع أسواق محلية ودولية لتصريف السلع والخدمات المؤاتية للبيئة، بما في ذلك المنتجات العضوية، التي تزيد من الفوائد البيئية والإنمائية إلى الحد الأقصى من خلال جملة أمور منها بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية للبلدان النامية"<sup>(٩)</sup>. ووحد الأونكتاد جهوده مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) والاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية لبعث فرقة العمل الدولية المعنية بالتوحيد والمعادلة في الزراعة العضوية، في شباط/فبراير ٢٠٠٣، وقد كان ذلك محفلاً مفتوح باب العضوية للحوار بين المؤسسات الخاصة والعامة المشاركة في الأنشطة التنظيمية في قطاع الزراعة العضوية. ودعم الأونكتاد حوارات السياسات في

مختلف المناطق بشأن إنتاج وتصدير منتجات الزراعة العضوية. وبالإضافة إلى ذلك واصلت أمانة الأونكتاد، من خلال مبادرة التجارة البيولوجية، تشجيع التنمية المستدامة من خلال التجارة والاستثمار في الموارد البيولوجية.

### باء - الاستثمار

١٩- يتضمن الجزء باء من توافق آراء مونثيري وتتضمن الفقرة ٨٤ من خطط التنفيذ المعتمدة في جوهانسبورغ أحكاماً تتعلق بحشد الموارد الدولية من أجل التنمية: الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من التدفقات الخاصة. ولجنة الأونكتاد المعنية بالاستثمار والتكنولوجيا والتدفقات المالية ذات الصلة هي الهيئة الحكومية الدولية الوحيدة داخل الأمم المتحدة التي تتناول الاستثمار والقضايا المتصلة به.

٢٠- وقد نظرت اللجنة في مسائل من قبيل أثر سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر على التصنيع، والقدرة المحلية على تنظيم المشاريع وتنمية قدرات توريد البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً؛ وأفضل ممارسات الوصول إلى نقل التكنولوجيا وتدابير التشجيع على ذلك بهدف بناء قدرات البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً؛ وقضايا متصلة بترتيبات الاستثمار وعمليات استعراض سياسة الاستثمار، بما في ذلك مساهمة عمليات استعراض سياسات الاستثمار في حالة ما بعد الصراع؛ وفعالية تدابير سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في جلب هذا الاستثمار وتدابير فعالة المنحى لزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر من المنافع إلى أقصى حد في قطاعات مختارة (المنسوجات، والسياحة، والتجارة الزراعية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات).

٢١- ونُظّم هذا العام اجتماع خاص أثناء الدورة التاسعة للجنة حول "تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية". وقد شدد المشاركون على الإسهام الهام الذي يمكن أن يقدمه بهذا الخصوص كل من الاستثمار والتكنولوجيا وقدرة المشاريع على المنافسة. وطلبت اللجنة من الأمانة أن تقوم بأنشطة ملموسة تحقيقاً لهذه الأهداف.

٢٢- وما انفك الأونكتاد يبحث، بالتعاون مع لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، في دور العلم والتكنولوجيا في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. ويتمثل أحد استنتاجاته الرئيسية في كون معظم البلدان النامية من المستبعد أن تحقق هذه الأهداف بدون جهود متضافرة لبناء قدراتها التكنولوجية. وسيقوم الأونكتاد ببعث مبادرة جديدة للربط بين مراكز امتياز مختارة من بين المراكز القائمة في البلدان النامية وتحويلها إلى أقطاب للتعلم.

٢٣- وتمشياً مع توافق آراء مونثيري وأحكام الأونكتاد الحادي عشر، تواصل العمل في مجال إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر لمساعدة الدول الأعضاء على تقييم مواقفها من الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن الوجهة بهذا الخصوص تقارير الاستثمار العالمي ودليل الاستثمار العالمي، فضلاً عن الموقع المكرس لذلك على الشبكة ([www.unctad.org/fdistatistics](http://www.unctad.org/fdistatistics)). وفي الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ نظم الأونكتاد، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، حلقة تدارس وطنية وعمان والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية والكويت لتنفيذ المعايير المنهجية الدولية ووضع تجميعاً للبيانات ونُظماً لنشرها من أجل إقامة إحصاءات قابلة للمقارنة دولياً فيما يتصل بالاستثمار الأجنبي المباشر. وقامت البلدان المعنية بأول دراسات استقصائية لها بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

٢٤ - وسلّم توافق آراء مونتيري بأن البيئة التمكينية والمتميزة بالاستقرار في مجال الاستثمار تشمل، فيما تشمل، تحسين الشفافية وجودة المعلومات عن تدفقات الاستثمار الخاص. وظل فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل التابع للأونكتاد والمعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ يشجع أفضل ممارسات المحاسبة والإبلاغ في البلدان النامية وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وشملت المبادرات الأخيرة للفريق العامل المذكور توفير التوجيه بشأن أفضل الممارسات بخصوص أهمية الكشف عن حُسن إدارة الشركات وتوفير التوجيه حول المؤشرات القابلة للمقارنة والوجيهة بشأن مسؤولية الشركات في ما تقدمه هذه الأخيرة من تقارير سنوية. ويشارك الأونكتاد أيضاً بنشاط في التطورات العالمية الرامية إلى تنسيق ممارسات المحاسبة على الصعيد العالمي. ويشمل أحدث مشروع مساعدة تقنية في هذا المجال برنامجاً برعاية وكالة الولايات المتحدة للتعاون الدولي بشأن استنباط تقييم إقليمي للمحاسبة في بلدان كومولث الدول المستقلة.

٢٥ - وجاء في الفرع ألف من توافق آراء مونتيري أنه قصد تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية من الحيوي، في جملة أمور، تعزيز القطاع المالي المحلي لتوحي أطر ملائمة في مجال السياسات العامة والتنظيم وذلك، في جملة أمور، لتشجيع قيام قطاع حيوي ويسير على نحو جيد في مجال الأعمال، وإعادة تعزيز الجهود الوطنية في بناء القدرات، بما في ذلك في تنمية الموارد البشرية. وقد وضع الأونكتاد توصيات بشأن السياسات العامة بخصوص تعزيز قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على المنافسة، وقام بتحليل للاتجاهات الحالية وأفضل السياسات وممارسات الشركات فيما يتعلق بتعزيز شركات البلدان النامية من خلال الاستثمار الخارجي وسلاسل القيم العالمية (بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)، وتعزيز القدرات المؤسسية والتقنية في مجال التأمين ومهارات المشاريع (برنامج تطوير المشاريع (EMPRETEC))، ولا سيما في البلدان الأفريقية.

٢٦ - وقد ساعد برنامج الأونكتاد بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية البلدان النامية على تأمين الفهم الملائم للبعد الإنمائي لاتفاقات الاستثمار الدولية ومعالجته بالشكل الملائم أيضاً. ووفر الأونكتاد عدة برامج تدريبية إقليمية للمتفاوضين في اتفاقات الاستثمار الدولية، ونظم جولاتين من جولات تيسير المفاوضات لمعاهدات الاستثمار الثنائية، ضمّت ٣١ بلداً وأفضيتا إلى ٣٦ معاهدة من هذا القبيل. كما ساعد البلدان والمنظمات الإقليمية على تحقيق التكامل في مجال الاستثمار.

٢٧ - وقد حسّنت عمليات استعراض سياسات الاستثمار الإطار الناظم والمؤسسي والتشغيلي للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة. ومنذ عام ٢٠٠٤ قامت لجنة الاستثمار بتناول ومناقشة عمليات استعراض أربعة بلدان. وقد كانت الشراكة مع الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار والتدابير الرامية إلى إشراك دوائر الأعمال في الجوانب الاجتماعية والبيئية للتنمية وبناء قدرات إنتاجية مجال التركيز الرئيسي للمجلس الاستشاري للاستثمار المشترك بين الأونكتاد وغرفة التجارة الدولية.

### جيم - الدين الخارجي وعدم الاستقرار المالي

٢٨ - تضمن توافق آراء مونتيري عدداً من التوصيات بشأن الدين الخارجي (الفقرات ٤٧-٥١ و ٦٠)، ولا سيما بشأن تمويل الديون الممكن تحملها، وتخفيف عبء الديون، وتحليل قابلية استدامة الديون، وإدارة

الأزمة المالية وتسويتها. وقد عالج الأونكتاد هذه المسائل من خلال تنفيذ برنامج عمله بشأن الديون وتمويل التنمية وأفريقيا.

٢٩- وقد استندت مناقشة مجلس التجارة والتنمية في عام ٢٠٠٤ بشأن ديون أفريقيا إلى تقرير أعدته أمانة الأونكتاد دعا إلى شطب ديون أفقر البلدان ودعمه تحليل لوضع أفريقيا في مجال الدين ونقد لتحليل القدرة على تحمل الديون. وقد قطعت نتائج الدورة شوطاً طويلاً في نقدها لمعايير تحليل القدرة على تحمل الديون ودعت إلى توسيع المعايير "للتضمن مجموعة شاملة من المتغيرات التي تشمل العوامل الخاصة بالبلد، فضلاً عن نقاط ضعفه" والتي يحتاج المجتمع الدولي إلى التطرق لها.

٣٠- ومن النتائج الملحوظة الأخرى في الاستنتاجات المتفق عليها الانشغال بكون العديد من البلدان الأفريقية ما زالت تواجه صعوبات جديدة في الوفاء بالتزاماتها في مجال خدمة الدين، بما في ذلك بعض البلدان المؤهلة للإخراج من فئة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فضلاً عن بطء هذه العملية وتمويلها الهزيل؛ وأقيمت الروابط بين الدين والوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية بشكل واضح؛ وتم التسليم أيضاً بالتحديات الخاصة التي تواجهها البلدان أثناء الصراعات وبعدها من حيث الوصول إلى متطلبات الإغاثة والموارد في مجال الدين لإعادة التأهيل والإعمار، وتصفية المتأخرات لدى المؤسسات المالية المتعددة الأطراف وعودة اللاجئين وإعادة توطينهم، كما هو الحال بالنسبة لمبدأ تقاسم المسؤولية بين المدينين والدائنين والحاجة إلى إقامة توازن ملائم بين أولويات التنمية الوطنية ومجالات التخصص الدولية والالتزامات؛ وأخيراً كانت هناك إشارة صريحة إلى مبدأ الإضافة وكون التخفيف من عبء الدين لا يمكن أن يكون بديلاً لتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية.

٣١- ساهمت أمانة الأونكتاد، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن جهات معنية أخرى مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في إعداد تقرير الأمين العام (A/59/822) الذي تم تقديمه في الحوار الرفيع المستوى للجمعية العامة حول التمويل لأغراض التنمية (حزيران/يونيه ٢٠٠٥).

٣٢- وتقرير عام ٢٠٠٥ عن أزمة الدين الخارجي والتنمية المطروح على نقاش الجمعية العامة يستعرض التطورات الأخيرة في الدين الخارجي، بما في ذلك التقدم المحرز في تنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ومبادرة مجموعة الثمانية بشأن شطب الديون المتعددة الأطراف، ومسألة التمويل الذي يتعدى مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ويحلل تنفيذ نهج إيفان في إطار نادي باريس والتعليقات على نهج القدرة على تحمل الديون لصندوق النقد الدولي، ويستعرض آخر التجارب في مجال إعادة هيكلة الدين مع الدائنين من القطاع الخاص، فضلاً عن آثار ذلك بالنسبة للنقاش حول عملية منظمة لإعادة التفاوض في الدين. وتركز استنتاجات السياسات العامة في التقرير على الحاجة إلى إدخال تحسينات على تدابير التخفيف من عبء الدين، والحاجة إلى تقديم هبات لأشد البلدان الفقيرة معاناة من الدين، والحاجة إلى ربط عنصر الهبة في القروض الجديدة بالقدرة على السداد، ومزيد العمل بخصوص عملية التفاوض في الدين، والحاجة إلى مزيد تحليل مفهوم القدرة على تحمل الدين، بما من شأنه أن يشمل استراتيجية التنمية في الأجل الطويل، والتماسك بين الدين والتجارة والتمويل، وإدارة الدين إدارة فعالة.

٣٣- وبخصوص تحليل القدرة على تحمل الدين، تقوم أمانة الأونكتاد بتنفيذ مشروع ممول من حساب التنمية بشأن القدرة على تحمل الدين واستراتيجية التنمية. ومسألة القدرة على تحمل الدين لا ينظر إليها وحسب من

منظور ضيق يتمثل في الحد من مستوى دين مفرط، وإنما أيضاً من منظور إدماج القدرة على تحمل الدين في استراتيجية التنمية الإجمالية لبلد ما. وهذه القدرة تتوقف أيضاً في الأجل الطويل على آفاق صادرات البلدان المدينة وتتطلب، بناء على ذلك، معاملة متناسقة للدين والتجارة والتمويل. وتعزيز قدرة إدارة الدين يجب أن يكون جزءاً لا يتجزأ من هذه الاستراتيجية.

٣٤- وقد أكد كل من توافق آراء مونتيري والأونكتاد الحادي عشر أهمية المساعدة التقنية لإدارة الدين الخارجي. وظل برنامج إدارة الدين (نظام إدارة الديون والتحليل المالي) بالأونكتاد يساعد البلدان على بناء قدرتها المؤسسية لمواجهة تحديات إدارة الدين المشتركة بشكل فعال. وهو يعمل مباشرة مع ٦٥ بلداً من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، مما يمثل قرابة ٤٠ في المائة من إجمالي الدين الطويل الأجل لجميع البلدان النامية.

٣٥- وتعاون الأونكتاد مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التي كانت مسؤولة عن تنظيم مشاورات الأطراف المؤثرة في عملية التنمية المستدامة بشأن الدين السيادي، كمتابعة لتوافق آراء مونتيري. وكانت المشاورات ترمي إلى توضيح وجهات النظر والمقترحات المقدمة من جميع الأطراف المؤثرة ذات الصلة المعنية بمسائل الدين (الحكومات، والمؤسسات المالية الدولية، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني)، وتعميق فهم المسائل والتحديات الراهنة في تسوية أزمة الدين. وعقدت الجولة الثالثة والأخيرة من مشاورات الأطراف المتعددة المؤثرة بشأن الدين (بالنسبة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥) في سياق مؤتمر الأونكتاد الأقاليمي الخامس لإدارة الديون في حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

٣٦- وبناءً على دعوة رئيس الفريق العامل التابع لمنظمة التجارة العالمية والمعني بالتجارة والدين والتمويل، قدم الأونكتاد عرضاً بشأن مسائل تم بشكل خاص البلدان التي هي أعضاء في المجموعة الأفريقية ومجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ وأقل البلدان نمواً. وغاص العرض في تفاصيل الروابط بين التجارة والدين.

#### دال - تماسك النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية

٣٧- يعد تعزيز تماسك النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية عنصراً هاماً من عناصر توافق آراء مونتيري (الفقرتان ٥٢ و ٦٩). وقد كان موضوع تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٤ "اتساق السياسات العامة، في الاستراتيجية الإنمائية والاندماج في الاقتصاد العالمي". وتناول مجلس التجارة والتنمية مسألة التناسق في دورته الحادية والخمسين (٢٠٠٤). وسلم العديد من الوفود بإسهام الأونكتاد في النقاش الدولي حول تحقيق تماسك أكبر في السياسات العامة كمكمل لما يقوم به كل من منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي كل في مجال اختصاصه. وفي عالم اليوم المستقل، على جميع البلدان أن تراعي آثار إجراءاتها المحتملة على غيرها، مع أخذ الاقتصادات القيادية مسؤولية خاصة على عاتقها بهذا الخصوص. وبالنسبة للبلدان النامية، من الملحّ تصميم سياسات عامة على المستوى الوطني كفيلة بتحسين مناخ الاستثمار الخاص والمجازفة في مجال المشاريع. ولا يمكن لمزيد الانفتاح على التجارة والتدفقات المالية أن يساعد البلدان النامية على حلقة إيجابية بين التمويل والاستثمار المحلي والصادرات إلا في ظل نظام اقتصادي دولي متماسك. واقترحت بعض الوفود أيضاً توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في صنع القرار ووضع المعايير الاقتصادية الدولية.

٣٨- ويتعمق تقرير التجارة والتنمية لهذا العام في مسألة الحاجة إلى نهج متناسق ومنسق دولياً لتصحيح أوجه الاختلال المستمرة في التجارة العالمية قصد تفادي إعاقة التقدم المحرز في الأعوام الأخيرة فيما يتصل بالنمو والتخفيف من وطأة الفقر في البلدان النامية. وهو يدعو إلى ترسيخ التناسق في سياسات التنمية عن طريق تنشيط الجهود على المستوى الدولي لإيجاد الحلول لمشكلة عدم استقرار أسعار السلع الأساسية.

٣٩- وتبذل أمانة الأونكتاد أيضاً الجهود بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية ومؤسسات بریتون وودز في بحث مسألة التناسق. ففي عام ٢٠٠٥ طلب فريق منظمة التجارة العالمية العامل المعني بالتجارة والتنمية والتمويل من الأونكتاد تقديم عرض حول الاستنتاجات الرئيسية لتقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٤ الذي يشير إلى أن تغييرات أسعار الصرف يجب أن تحكمها قواعد متعددة الأطراف قصد تجنب الآثار العكسية على التجارة والتخفيض التنافسي لقيمة العملات.

٤٠- وقامت مجموعة الـ ٢٤ الحكومية الدولية المعنية بالشؤون النقدية الدولية، بدعم تقني من أمانة الأونكتاد، بإعداد دراسات وتنظيم اجتماع فني للنظر في تصميم سياسات مالية ونقدية وتجارية متماسكة على المستويين الوطني والدولي.

#### هاء - تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

٤١- ساهم الأونكتاد في تنفيذ خطة عمل جنيف التي وضعها مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات وفي التحضير لمرحلة تونس. وتركز اسهامات الأونكتاد، تمثيلاً مع ولايته، على إمكانات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات المحتملة لتعزيز الانتاجية والتجارة والقدرة على المنافسة في البلدان النامية. كما أوصت الدورة التاسعة للجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية، والتنمية (شباط/فبراير ٢٠٠٥) بأن يقوم الأونكتاد بعمل بشأن مضاعفات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التجارة والتنمية ودعم المناقشات الدولية بشأن هذه المسألة، بما في ذلك في سياق مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات.

٤٢- وعمل الأونكتاد الجاري بشأن الاستراتيجية الإلكترونية، وبشأن شراكة الأونكتاد الحادي عشر مع الأطراف المؤثرة العديدة بخصوص تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، وبشأن تقرير اقتصاد المعلومات السنوي، يتفق مع القرارات التي اتخذت خلال مرحلة جنيف من مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. ويساهم الأونكتاد بشكل خاص في مجالات مثل الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية، والبرامج الحاسوبية الحرة المتاحة للجميع، والتعلم عن بعد، واستنباط سياسة وإطار قانوني لتشجيع مشاركة جهات من بينها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتشجيع استخدام التجارة الإلكترونية في البلدان النامية. ويرمي عمل الأونكتاد بشأن قياس استخدام المشاريع التجارية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تحسين توافر البيانات عن مجتمع المعلومات في البلدان النامية.

٤٣- وكإسهام في المرحلة الثانية من مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، شارك الأونكتاد في تنظيم اجتماعين موضوعيين لمؤتمر القمة. الأول يتعلق بـ "آثار تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الاقتصادية والاجتماعية" (أنتيغوا، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥) وقد تناول دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز النمو

الاقتصادي وخلق المشاريع الجديدة وفرص العمل، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأدوات فعالة لتعزيز الإنتاجية. أما الثاني فيتعلق بـ "قياس مجتمع المعلومات" (جنيف، شباط/فبراير ٢٠٠٥)، وتم تنظيمه في إطار الشراكة بشأن قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، وقد اعتمد قائمة أساسية بمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يجب أن تجمعها كافة البلدان وتنسقها على المستوى الدولي. وأشار الاجتماع أيضاً إلى وجاهة ومساهمة مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في رصد الأهداف الإنمائية للألفية. وعرضت نتائج هذين الاجتماعيين على اللجنة التحضيرية الثانية لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات (جنيف، شباط/فبراير ٢٠٠٥).

٤٤ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ سيشترك الأونكتاد في مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات بتونس، وسيشارك في تنظيم تظاهرات موازية، وسيعرض عمله في معرض "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع"، وسيضع تقرير *اقتصاد المعلومات لعام ٢٠٠٥*. وسيساهم الأونكتاد أيضاً، في إطار ولايته، في متابعة مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات بتونس.

٤٥ - وفي عام ٢٠٠٥ نشر الأونكتاد التقرير المعنون "الفجوة الرقمية: وضع مؤشرات لتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عام ٢٠٠٤"، الذي يعرض تقييماً للأداء الدولي ويحدد معالم مرجعية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويقدم أيضاً موجزاً للخيارات التي بإمكان البلدان النامية أن تعتمد في مجال السياسات العامة لتشجيع تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويبرز أمثلة برامج شعبية مبتكرة في أفريقيا. وخلال المرحلة الأولى من مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، وضع الأونكتاد أداة مرجعية لتقييم تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومدى الاستعداد في المجال الإلكتروني من حيث الوصول إلى شبكة الإنترنت والربط بها. وتسمح هذه الأداة أيضاً بالمقارنة بين البلدان، وهي موصولة بقاعدة بيانات تفاعلية. والجهود جارية حالياً لتوسيعها لتشمل المرحلة الثانية من مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات.

## ثانياً - التقدم المحرز في تنفيذ نتائج ما تعقده الأمم المتحدة من مؤتمرات ومؤتمرات قمة رئيسية

### ألف - التجارة الدولية<sup>(١٠)</sup>

٤٦ - ما زالت التجارة الدولية تساهم في النمو والتنمية الاقتصاديين للبلدان النامية. ونمت قيمة صادرات السلع العالمية بمعدل ٢٠ في المائة في عام ٢٠٠٤. ومثلت البلدان النامية نسبة ٣٣ في المائة من إجمالي القيمة، وارتفعت هذه النسبة بعد ما كانت ٢٤ في المائة في عام ١٩٩٠. وتوسعت صادرات سلعها بنسبة ٢٥ في المائة في عام ٢٠٠٤، ونمت بذلك بخطوة أسرع من نمو إجمالي الصادرات العالمية. وفي الصادرات العالمية في الخدمات التجارية، مثلت البلدان النامية نسبة ٢٢,٥ في المائة، بعد ما كانت بنسبة ١٨,٥ في المائة في عام ١٩٩٠. ورغم هذه الاتجاهات الإيجابية في الأجل الأطول، ما زال عدد من البلدان المنخفضة الدخل، ولا سيما أقل البلدان نمواً، تُواجه صعوبات في الاندماج في التجارة العالمية بشكل يعود عليها بالنفع. وحصة البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى في كل من صادرات السلع العالمية وصادرات الخدمات التجارية العالمية ما انفكت تهبط. وعلى الرغم من ارتفاع طفيف عن عام ١٩٩٠، ما زالت أقل البلدان نمواً تمثل نسبة متواضعة قدرها ٠,٦٤ في المائة من تجارة السلع العالمية، وهبطت حصتها في الخدمات التجارية من نسبة كانت منخفضة بالفعل وقدرها ٠,٤٩ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى نسبة ٠,٤٤ في المائة في عام ٢٠٠٤.

٤٧ - وما زالت المناقشات الدولية الجارية حول التنمية تولى عناية خاصة لدور التجارة. وتقرير أمين عام الأمم المتحدة المعنون "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع"<sup>(١١)</sup>، وتقرير مشروع الأمم المتحدة الإنمائي للألفية<sup>(١٢)</sup> قد أوصيا كلاهما تحديداً بأن تفي جولة الدوحة بوعودها الإنمائية وتكتمل في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠٦. ودافع التقريران عن فكرة إيلاء عناية خاصة لمواجهة التحديات الإنمائية الفريدة من نوعها والجسيمة التي تواجه البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً. وقد وضعت دراسة أعدها الأونكتاد السياسات والتدابير المتعلقة بكيفية استجابة مفاوضات الدوحة لمعضلة التنمية في أقل البلدان نمواً ومساعدتها على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية<sup>(١٣)</sup>. وبالإضافة إلى ذلك أوصى تقرير لجنة أفريقيا<sup>(١٤)</sup> باتخاذ مجموعة متماسكة من التدابير لتحقيق تقدم جدي في التخفيف من وطأة الفقر ووضع حد للتهميش المستمر لأفريقيا. وقد اتفقت أيضاً قمة مجموعة الثمانية بغلينيغلز على خطة شاملة لدعم أفريقيا<sup>(١٥)</sup>.

٤٨ - ودخلت مفاوضات الدوحة مرحلة حاسمة هذا العام. والمؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد بهونغ كونغ، الصين، في الفترة من ١٣ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ ينتظر أن يتخذ قرارات أساسية بشأن الزراعة والوصول إلى الأسواق غير الزراعية وقضايا الخدمات والتنمية، وتيسير التجارة، وجوانب المفاوضات المتعلقة بالقواعد. وركزت المفاوضات منذ تموز/يوليه ٢٠٠٤ على خصائص وبارامترات تقنية في إطار الزراعة والوصول إلى الأسواق غير الزراعية بغية التوصل إلى اتفاق قبل تموز/يوليه ٢٠٠٥ بشأن تقدير أولي لكافة الطرائق. وسعت سلسلة من الاجتماعات الوزارية المصغرة<sup>(١٦)</sup> إلى إعطاء المفاوضات زخماً سياسياً. ودعت قمة مجموعة الثمانية إلى زيادة الزخم من أجل تحقيق نتائج طموحة ومتوازنة في مفاوضات الدوحة بوصف ذلك أعلى أولوية مشتركة في سياسات التجارة للسنة التالية.

٤٩- وحتى الآن لم يُترجم احتتام الجولة بنجاح إلى نتائج ملموسة. وفي حين أُحرز شيء من التقدم في مجالات تفاوضية معينة إلا أنه لا يبدو كافياً لتحقيق النتائج ذات الوجهة الإنمائية المنتظر أن تنبثق عن اجتماع هونغ كونغ الوزاري. وبالتالي توجد حاجة إلى البحث عن حلول، ولا سيما إضفاء الصبغة النهائية على الطرائق في الزراعة وفي الوصول إلى الأسواق الزراعية، وتحقيق قدرٍ أدنى من عروض الخدمات والنتائج الملموسة المتوخاة بشأن مسائل التنمية والقطن.

٥٠- وفي مجال الزراعة، اتضح أن المفاوضات الرامية إلى تقدير تقريبي أول للطرائق يطرح تحديات بشكل خاص. وأعرب مؤيدو مبادرات القطن عن قلقهم إزاء بطء التقدم في اللجنة الفرعية المعنية بالقطن. ويظل التركيز الرئيسي في مفاوضات الوصول إلى الأسواق غير الزراعية التصميم الملموس لصيغة تخفيض التعريفات. وركزت المفاوضات بشأن الخدمات على تحسين العروض الأولية ووضع القواعد. ولم يفرض ذلك بعد إلى حد أدنى من العروض أو التحسينات الجوهرية في الوصول إلى الأسواق في مجالات تم البلدان النامية، ولا سيما في الأسلوب ٤. أما فيما يتعلق بالمسائل الإنمائية فلا تزال هناك اختلافات رئيسية في معالجة مسائل المعاملة الخاصة والتفاضلية والمسائل ذات الصلة بالتنفيذ. والمفاوضات ماضية قُدماً بشأن القواعد وتيسير التجارة.

٥١- وبتقدم المفاوضات أصبحت المشاغل واضحة بين البلدان النامية فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بالتكيف، بما في ذلك في تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية، وآثار تخفيض التعريفات بموجب شرط الدولة الأكثر رعاية على تآكل الأفضليات، وانقضاء الاتفاق بشأن المنسوجات والملابس، وقلة القدرة التوريدية والقدرة على المنافسة. وأدت بعض التطورات في تجارة المنسوجات العالمية، على إثر انقضاء الاتفاق بشأن المنسوجات والملابس، إلى دعوات وُجّهت مؤخراً لاتخاذ تدابير وقائية. ويواجه البعض من المصدرين الأقل قدرة على المنافسة مسائل في مجال التكيف على إثر إزالة الحصص، وهم بحاجة إلى مساعدة لتحسين وصولهم إلى الأسواق وقدرتهم التوريدية. وبالمثل، من شأن البلدان النامية التي تعتمد على الأفضليات أن تواجه تحديات ناشئة عن تآكل الأفضليات نتيجة تخفيض التعريفات المتعدد الأطراف وانتشار اتفاقات التكامل الإقليمية.

٥٢- ومسائل السلع الأساسية مرتبطة أساساً ببرنامج عمل الدوحة من خلال جدول أعمال الزراعة. وقد أنشئت لجنة فرعية لمعالجة مسألة القطن. غير أن البعض من السلع الأساسية، مثل السمك، ومنتجات مختلفة مجهزة قائمة على السلع الأساسية، تُعامل على أنها منتجات غير زراعية. وقدمت البلدان الأفريقية ورفقات غير رسمية إلى اللجنة المعنية بالتجارة والتنمية تعرض فيها وجهات نظرها حول كيفية التفاوض في مسائل السلع الأساسية في منظمة التجارة العالمية. ويحتاج الأمر إلى توخي نهج متكامل، بما في ذلك تقديم دعمٍ خاص لتنويع الصادرات، وإضافة القيمة إلى صادرات السلع الأساسية، وبناء القدرة التوريدية اللازمة لذلك، وإدارة تقلب أسعار السلع الأساسية، ووضع جيلٍ جديدٍ من مخططات تمويل السلع الأساسية<sup>(١٧)</sup>. وأعلن وزراء مالية مجموعة الثمانية، في اجتماعهم الأخير، إنشاء صندوق استثماري لدعم البلدان الفقيرة التي تواجه صدمات في مجال أسعار السلع الأساسية وصدمات خارجية أخرى، يمول من التبرعات الطوعية.

٥٣- وأصبح من المعترف به على نطاق واسع أن مسائل دعم التكيف لأغراض مواجهة الصدمات ذات الصلة بالتجارة والإصلاح والتحرير، فضلاً عن بناء القدرات التجارية، يجب أن تُدمج في الاتفاقات التجارية السابقة لتسهيل تنفيذ التزامات التحرير وتشجيع المشاركة التي تعود بالنفع على البلدان النامية في التجارة العالمية. ومن

شأن اقتراحات إنشاء صندوق للمعونة من أجل التجارة، كما أوصى بذلك تقرير مشروع الأمم المتحدة للألفية وأيده تقرير لجنة أفريقيا، أن تُسهم في التصدي لتحديات التكيف التي تواجهها البلدان النامية. وبإمكان الصندوق أيضاً أن يمكن البلدان من الاستثمار في الهياكل الأساسية للقدرة الإنتاجية، وأساليب التنظيم، وبناء المؤسسات، ونقل التكنولوجيا، وتيسير التجارة، وإقامة شبكات الأمان الاجتماعية.

٥٤ - وتتيح التجارة بين بلدان الجنوب فرصاً جديدة وحيوية للبلدان النامية، ولا سيما لأقل البلدان نمواً. والجولة الثالثة من مفاوضات النظام الشامل للأفضليات التجارية<sup>(١٨)</sup>، التي ستستكمل بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ إنما هي مكملة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ويُنتظر أن تفضي إلى وضع مجموعة من الالتزامات الجوهرية في مجال تحرير التجارة، وتشجيع التكامل الاقتصادي، وتوفير تدابير تفضيلية ملموسة لأقل البلدان نمواً. والعمل التقني جارٍ الآن في المجموعتين التفاوضيتين بشأن وضع القواعد والوصول إلى الأسواق.

### باء - الاستثمار

٥٥ - ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية في عام ٢٠٠٤ بنسبة ٢ في المائة لتصل إلى ٦٤٨ مليار دولار. وهبطت من جديد التدفقات نحو البلدان المتقدمة. وارتفعت التدفقات إلى البلدان النامية، وجنوب شرقي أوروبا وكومنولث الدول المستقلة. ووضع ذلك حداً لفتور الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الذي بدأ في عام ٢٠٠١. وبلغ مجموع التدفقات إلى البلدان النامية في عام ٢٠٠٤ زهاء ٢٣٣ مليار دولار، وهي زيادة بنسبة ٤٠ في المائة عن عام ٢٠٠٣. وكان ذلك الارتفاع قوياً بشكل خاص في بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبية. وبلغت حصتها في التدفقات العالمية نسبة ٣٦ في المائة، وهي أعلى نسبة منذ عام ١٩٩٧. ومن بين إجمالي التدفقات الرأسمالية إلى البلدان النامية، ظل الاستثمار الأجنبي المباشر أكبر عنصر مكون لهذه التدفقات، وهو آخذ في الارتفاع: ومثل أكثر من نصف جميع تدفقات الموارد إلى البلدان النامية وكان أكبر بعدة مرات من التدفقات الرسمية في الأعوام الأخيرة.

٥٦ - ومن الأهمية بمكان بالتالي تأمين الاستخدام الفعال للاستثمار الأجنبي المباشر والتطرق لمسألة تركيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصادات السوق الكبيرة الناشئة. وما زالت أكبر عشرة بلدان متلقية تمثل ثلاثة أرباع إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية. ويظل ذلك يطرح تحدياً رئيسياً، ولا سيما للبلدان الأفريقية ولأقل البلدان نمواً، التي تمثل على التوالي أقل من ٣ في المائة و ١ في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية. وما انفكت الجهود تُبذل لخلق بيئة تفضي إلى مزيد التوسع.

٥٧ - وظلت البلدان النامية تعزز جهودها لإصلاح القواعد الوطنية بشأن الاستثمار الأجنبي وتنشد الاستثمار الأجنبي بشكل فعال المنحى. وبلغ إجمالي عدد معاهدات الاستثمار الثنائية ومعاهدات الضريبة المزدوجة ٢ ٣٩٢ و ٥٥٩ على التوالي، فيما تجاوز عدد اتفاقات الاستثمار الدولية الأخرى ٢٠٩ في نهاية عام ٢٠٠٤.

٥٨ - واستمرت الجهود لتعزيز جمع المعلومات ونشرها لصالح المستثمرين الأجانب والمحليين في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً. وفي هذا المجال ما انفك الأونكتاد يلعب دوراً حيوياً، بما في ذلك من خلال أدلة الاستثمار والكتب الزرقاء بشأن أفضل الممارسات لترويج الاستثمار.

## جيم - الدين الخارجي وعدم الاستقرار المالي

٥٩ - في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بلغت ثلاثة بلدان إضافية نقطة الإنجاز، فوصل بذلك عدد البلدان التي بلغت نقطة الإنجاز ١٨ بلداً، من بين البلدان الحالية المؤهلة وعددها ٣٨ بلداً. وقد مدد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي شرط الإنهاء التدريجي لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون حتى نهاية عام ٢٠٠٦.

٦٠ - غير أنه يوجد اعتراف متزايد بأن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بما فيها تلك التي تجاوزت نقطة الإنجاز، مقصرة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وسيكون من المستبعد أن تحقق هذه الأهداف في عام ٢٠١٥ بدون مساعدة إنمائية إضافية ذات شأن. وفي هذا السياق، حدد أمين عام الأمم المتحدة القدرة على تحمل الديون بأنها مستوى الدين الذي يسمح لبلد ما بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والوصول إلى عام ٢٠١٥ بدون زيادة في نسب الدين، فدعا إلى شطب الدين بنسبة ١٠٠ في المائة وتوفير تمويل قائم على أساس الهبة حصراً لمعظم البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتخفيض أكبر بكثير للدين بالنسبة للبلدان غير البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والبلدان ذات الدخل المتوسط.

٦١ - واتفقت بلدان مجموعة الثمانية بغلينيغلز على إلغاء بنسبة ١٠٠ في المائة للالتزامات القائمة في مجال الدين لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المستحقة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي. ولهذا الغرض ستخصص إسهامات إضافية من المانحين للمساعدة الإنمائية الرسمية ولصندوق التنمية الأفريقي، بالاستناد إلى تقاسم متفق عليه للأعباء، للتعويض عن دفعات تسديد رأس المال والفائدة التي لا يرجى تحصيلها بالنسبة للدين الملغى. وستطبق الخطة في الأصل على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون الثمانية عشرة التي بلغت نقطة الاكتمال، وستوسع لتشمل بلداناً إضافية عندما تبلغ نقطة الإنجاز. وتعد مبادرة مجموعة الثمانية خطوة إيجابية في طريق الإلغاء الكامل لديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. غير أن هناك بعض التساؤلات بخصوص طرائق هذه المبادرة. ويلاحظ أن هذه المبادرة تقتصر على الدين المتعدد الأطراف المستحق لصندوق النقد الدولي والمؤسسة الإنمائية الدولية وصندوق التنمية الأفريقي، في حين أن الدين المستحق للمصارف المتعددة الأطراف الأخرى غير مشمول. وتقاسم الأعباء يعني أن المانحين من غير مجموعة الثمانية يجب أن يساهموا في الإلغاء الكامل لهذا الدين. ومصادر موارد صندوق النقد الدولي للتخفيف من عبء الدين ليست محددة. ولم ترد الإشارة إلى البلدان الأخرى ذات الدخل المنخفض غير المشمولة بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والتي قد تحتاج إلى شطب كامل للدين لتحقيق أهدافها الإنمائية للألفية. وأخيراً ليس واضحاً ما إذا كانت الموارد الإضافية التي يخصصها المانحون لشطب الدين المتعدد الأطراف تُضاف إلى التزامات المعونة الإجمالية المقبلة أو مجرد موارد محولة من مخصصات أخرى في إطار نفس الميزانية المخصصة للمعونة.

٦٢ - والمساعدة الإنمائية الرسمية الإضافية تكتسي أهمية حاسمة بالنسبة للبلدان الفقيرة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتمويل التنمية في الأجل الطويل. وبهذا الخصوص تبين اتجاهات المساعدة الإنمائية الرسمية الحديثة أن قرابة نصف صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية قد شمل "منحاً مرصودة لأغراض خاصة"، الأمر الذي يشمل التعاون التقني، والإعفاء من الدين، والإغاثة في حالات الطوارئ والكوارث، والتكاليف الإدارية. وفي عام ٢٠٠٣، وبعد خصم المنح لأغراض خاصة من المساعدة الإنمائية الرسمية، هبطت المعونة المقدمة لأغراض التنمية هبوطاً طفيفاً.

٦٣- ويلعب تخفيف عبء الدين دوراً هاماً في تمويل التنمية عن طريق رفع القيد الذي يفرضه على التنمية عبء الديون المتراكمة. لكن هذا الشكل من أشكال المعونة يجب الحصول عليه إضافة إلى أشكال أخرى من أشكال التمويل التي تمكن البلدان من قدر أكبر من المرونة لتصميم برامج التنمية وتنفيذها. وفي التحليل الأخير فإن القدرة على تحمل الديون تتوقف على النمو وعلى القدرة التصديرية، الأمر الذي من المفروض أن ينتج، في جملة أمور، عن التمويل الفعال والكافي للاستثمارات في رأس المال (مأخوذة بالمعنى الأوسع، أي بما يشمل الأعمال التجارية، والموارد البشرية، والهياكل الأساسية، والمعارف، ورأس المال الشركات والمؤسسات العامة ورأس المال الطبيعي).

٦٤- وفي هذا السياق، يُعترف عموماً بأهمية التحليل الملائم للقدرة على تحمل الديون، وذلك ليس فقط كأساس لتحديد مقدار التخفيف من عبء الدين اللازم لفرادى البلدان وإنما أيضاً لتشجيع سياسات الإقراض والاقتراض الفعالة التي تساعد المدينين على إدارة قروضهم وتفاذي تراكم عبء الدين الذي لا يقدر على تحمله. وقد وضع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أطراً لتحليل قدرة البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل على تحمل الديون، مع مراعاة الظروف الخاصة بكل بلد من البلدان والصدمات الخارجية التي يتعرض لها. غير أنه على الرغم من الطابع التقني بدرجة عالية الذي تتميز به هذه الأطر يوجد العديد من الأسئلة فيما يتعلق بتحديد ظروف القدرة على تحمّل الديون والروابط بين سياسات التنمية والقدرة على تحمّل الديون، والعلاقات الوظيفية بين عوامل سرعة التأثير والقدرة على تحمّل أعباء الدين.

٦٥- وأثمر النقاش حول آلية لإعادة التفاوض على الدين شيئاً من التقدم في شكل مدونة طوعية لقواعد السلوك صاغها معهد المالية الدولية وتقتصر "مبادئ لصالح التدفقات المستقرة لرؤوس الأموال، وللإنصاف في إعادة هيكلة الديون في الأسواق الناشئة". وتستند هذه المبادئ إلى أربعة دعائم هي: الشفافية وتدقيق المعلومات في الوقت المناسب؛ والحوار بين المدينين والدائنين لاستكشاف خيارات بديلة للنهج القائمة على السوق، وذلك بغية تذليل صعوبات خدمة الدين؛ والإجراءات لإثبات حُسن النية؛ والمعاملة المنصفة. وفي الأثناء تمت ثماني عمليات لإعادة هيكلة الديون مع حاملي السندات منذ عام ١٩٩٩، وقد تم ذلك في غياب إطار دولي متفق عليه بشأن إعادة التفاوض على الدين بشكل منظم. والدروس المستخلصة من هذه التجارب أدت ببعض المحللين إلى اعتقاد أن العملية القائمة تنطوي على تأخير مكلف في السعي إلى إعادة هيكلة الديون، وأن المدينين ليسوا محميين بشكل فعال من دعاوى المستثمرين المنشقين، وأن عجز المدينين عن خدمة الدين في الأجل القصير لا يسمح بتجميد الوضع الراهن بشأن تسديد الدين. ومن جهة أخرى فإن سائر الصكوك القانونية مثل معاهدات الاستثمار الثنائية الأطراف يمكن أن توفر سبيلاً إلى رفع دعاوى ضد المدينين. وبالتالي فإن هذه الدروس المستخلصة تشير إلى الحاجة إلى التوصل إلى تفاهم دولي بشأن طرائق إعادة هيكلة الدين التي من شأنها أن تجمع بين المانحين الرسميين والخواص في حوار تعاوني وبناء من أجل حل سريع ويأتي في حينه لأزمة الدين ولحماية منصفة لمصالح المدينين والدائنين. وكما دافع عن ذلك باستمرار الأونكتاد فإن الطرائق يمكن أن تعتمد على المبادئ المبينة في إجراءات الإفلاس الوطنية.

#### دال - تماسك النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية

٦٦- لقد أسهم العمل الذي قامت به مختلف الجهات المعنية بالأمر لتحقيق هدف زيادة تماسك النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية في زيادة الوعي بهذه المسألة. وما انفكت المنظمات المتعددة الأطراف، ومن بينها الأونكتاد، تحاول إشراك المزيد من الجهات المعنية في مختلف الاجتماعات. فعلى سبيل المثال ما انفك الأونكتاد

يُشارك بنشاط مؤسسات بريتون وودز في الاجتماعات المتعلقة بالدين الخارجي وعدم الاستقرار المالي، وقد شارك في اجتماعات ذات صلة بذلك في منظمة التجارة العالمية.

٦٧ - غير أنه، وكما سبقت الإشارة إلى ذلك في وثيقة السنة الماضية، فإن أمر إحراز تقدم ملموس وتحقيق نتائج ملموسة سيحتاج إلى بعض الوقت.

### هاء - تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

٦٨ - إن البيانات المتعلقة بانتشار اقتصاد المعلومات في البلدان النامية نادرة، وليست في جميع الأحوال قابلة للمقارنة، ولم تبلغ بعد مستوى التفصيل اللازم لقياس تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التنمية والنمو الاقتصاديين. وعلى الرغم من ارتفاع النمو في العديد من البلدان النامية فإن معدلات تغلغل الإنترنت لا تزال بطيئة جداً. وبالمثل فإن عدد الحواسيب آخذ في التزايد بقوة في البلدان النامية، ولا سيما في بعض الأسواق الناشئة، لكن تغلغل الحواسيب لا يزال بطيئاً جداً. والنطاق العريض، الذي يلعب دوراً رئيسياً في تمكين المؤسسات من الإفادة الكاملة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، آخذ في الانتشار بسرعة في البلدان المتقدمة وفي عدد قليل من البلدان الآسيوية النامية، في حين لا تزال معدلات الوصول إليه في معظم البلدان النامية منخفضة جداً.

٦٩ - ونسبة استخدام المؤسسات للإنترنت مرتفعة (تصل إلى ٩٠ في المائة) في البلدان المتقدمة وفي صفوف المؤسسات المتوسطة والكبرى في البلدان النامية، لكن المؤسسات الصغيرة والصغيرة جداً في البلدان النامية ليست موصولة بالشبكة، ولا سيما منها تلك الموجودة في المناطق الريفية. ومعظم المؤسسات في البلدان النامية تستخدم الإنترنت للبريد الإلكتروني أو للبحث عن المعلومات الأساسية. والوصول إلى النطاق العريض يمكن الشركات في البعض من البلدان الآسيوية من استخدام الإنترنت للقيام بأنشطة تجارية إلكترونية وخدمات مصرفية ومالية أكثر تطوراً.

٧٠ - أما فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على جانب العرض، فإن التجارة في السلع ذات الصلة بهذه التكنولوجيا قد انتعشت بقوة خلال عام ٢٠٠٣. ومثلت صادرات هذه السلع نسبة ١٥ في المائة من صادرات السلع العالمية، متجاوزة بذلك قيمة التجارة الدولية في الزراعة والمنسوجات والملابس مجتمعة. ونمو تجارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد حركته البلدان النامية (وأساساً من آسيا) التي مثلت قرابة ٥٠ في المائة من الصادرات العالمية لسلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. والتجارة في هذه السلع فيما بين البلدان النامية آخذة في التزايد بقوة، وتمثل الآن تجارة المكونات الإلكترونية أكثر من ٥٠ في المائة من كافة صادرات سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما بين بلدان الجنوب.

٧١ - وتحسين إعداد إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية حيوي ليس فقط لتحليل الاتجاهات ورصد التأثير وإنما أيضاً لتصميم سياسات واستراتيجيات وطنية فعالة في مجال هذه التكنولوجيا. ولما كان معظم البيانات المتاحة غير قابل للمقارنة بين البلدان بل وحتى بين الدراسات الاستقصائية التي تُجرى في البلد الواحد، فإن هناك حاجة كبيرة إلى تنسيق وتوحيد إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٧٢- والتسخير الفعلي للتكنولوجيات القائمة والناشئة من شأنه أن يخفض التكاليف ويزيد في نفس الوقت من احتمال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقلة التكنولوجيا أو قلة الابتكار التكنولوجي ليست في حد ذاتها هي التي تمنع البلدان من رفع مستوى هذه الأداة كليا لأغراض التنمية؛ بل ما يمنعها هو قلة القدرة الوطنية على تسخير قدرات كل بلد من البلدان المحتملة. وفي الوقت الحاضر تمثل نسبة ١٥ في المائة من سكان العالم قرابة مجموع الابتكار التكنولوجي العالمي، ولكن نصف سكان العالم فقط قادر على تبني هذه التكنولوجيات بطريقة تعزز الإنتاج والاستهلاك. والنصف الآخر غير معني تكنولوجياً.

٧٣- ويُعد بناء قدرات البحث والتطوير تحدياً آخر. غير أن العديد من أقل البلدان نمواً متأثر بشكل خطير من انعدام الهياكل الأساسية المادية ومن مشكلة نزوح الأدمغة. وشبكات البحث العلمي الدولية، وبشكل خاص الإقليمية، تُعد أداة حيوية في تجميع الموارد المحدودة لحشد أحدث مستوى علمي وقطب للتعلم وقناة لنقل المعارف والمعلومات العلمية ونشرها، ولا سيما فيما يتصل بالتكنولوجيات الجديدة والناشئة.

٧٤- والعلم والتكنولوجيا والابتكار مدخلات حيوية في القدرة على المنافسة وفي آفاق النمو للبلدان. والمؤسسات العلمية والتكنولوجية في البلدان النامية مجزأة في العديد من الحالات وسيئة التكيف لتلبية احتياجات الصناعة. ويحتاج الأمر إلى نهج جديدة لتمكينها من تقدير نظمها الوطنية للابتكار. وعمليات استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار خطوة في هذا الاتجاه.

## ثالثاً - أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية

٧٥- أسهم الأونكتاد، في حدود ولاياته، في التنفيذ الموضوعي والتقني لما يلي: ١٠ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعدد ٢٠٠١-٢٠١٠، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً؛ ٢٠ برنامج عمل ألماني لصالح البلدان النامية غير الساحلية؛ ٣٠ استراتيجية موريشيوس لمزيد تنفيذ برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

### ألف - أقل البلدان نمواً

٧٦- نسق الأونكتاد، عملاً بالفقرة ١١٣ من برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً (برنامج العمل) الإجراءات والالتزامات الواردة في برنامج العمل وأدرجها في برنامج عمل الأمانة وعمل آليته الحكومية الدولية. ويركز عمل البحث وعمل تحليل السياسات العامة أساساً على مسائل الاقتصاد الكلي القطاعية والموضوعية التي تم أقل البلدان نمواً. والأنشطة ذات الصلة ببناء توافق الآراء تركز بالأساس على النهوض بالفهم الدولي للأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية المحددة والتحديات التي تواجه أقل البلدان نمواً، فضلاً عن التماس سبل ووسائل معالجة مشاكل التخلف الاقتصادي في هذه البلدان. وتقرير الأونكتاد بشأن أقل البلدان نمواً هو الإسهام الرئيسي لعمل البحث وعمل تحليل السياسات العامة. وهو يوفر تحليلاً شاملاً لمشاكل تنمية أقل البلدان نمواً، ولا سيما عن التحديات التي يطرحها التخفيف من وطأة الفقر وآفاق تحقيق أهداف إعلان الألفية وبرنامج عمل بروكسل في هذه البلدان. وقد تناول تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٤ مسألة الربط بين التجارة الدولية والحد من الفقر.

٧٧- وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعدد الحالي فريد من نوعه ويختلف عن برامج العمل التي سبقته حيث إنه يتضمن عدداً من الأهداف الإنمائية المحددة كماً والمحددة من حيث الزمن. وقام الأونكتاد، كجزء من عمله بشأن تقرير أقل البلدان نمواً، بتحليل أولي لأهداف وغايات برنامج العمل وعلاقتها بالأهداف الإنمائية للألفية. وأبرز أيضاً عدم كفاية البيانات القائمة في أقل البلدان نمواً لقياس التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل. وكان هذا التحليل الأول محاولة لفهم موقف أقل البلدان نمواً فيما يتصل بأهداف برنامج العمل وغاياته ولتقديم تقدير موضوعي للتقدم المحرز صوب الإخراج التدريجي من فئة أقل البلدان نمواً. وأشار التحليل أيضاً إلى أن رصد التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الموجه نحو تحقيق نتائج يمكن أن ينطوي على تحدٍ حيثما تكون البيانات المتاحة دولياً غير كافية من حيث شمولها وجودتها وتوفرها في الوقت المناسب.

٧٨- وأنشطة التعاون التقني وأنشطة بناء القدرات التي يقوم بها الأونكتاد ويتولى الصندوق الخاص بأقل البلدان نمواً المسؤولية عنها تركز أساساً على قدرات بناء المؤسسات وصنع السياسات، ولا سيما من خلال تنفيذ الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً. وقد دعا الأونكتاد الحادي عشر أيضاً إلى تعزيز مساهمة الأونكتاد في تنفيذ الإطار المتكامل (الفقرة ١٠٨ من توافق آراء ساو باولو). وهذا القرار، إلى جانب توسيع الإطار المتكامل ليشمل عدداً متزايداً من أقل البلدان نمواً، من شأنه أن يتطلب زيادة كبيرة في نطاق هذا النشاط وكثافته. وزيادة مساهمة الأونكتاد يمكن أن تتحسد من خلال أمور من بينها تنفيذ ورصد المساعدة

التقنية ذات الصلة بالتجارة التي يقدمها الأونكتاد في عدد أكبر من البلدان؛ وإعداد مدخلات موضوعية في عملية ما قبل الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري وما بعدها في البلدان؛ وتزايد حضور الأونكتاد في البعثات المشتركة بين الوكالات إلى البلدان في سياق الإطار المتكامل؛ وزيادة تكثيف التنسيق بين الشعب.

٧٩- وتمشياً مع الفقرة ٦٨ من برنامج العمل، وبالتعاون مع الصندوق المشترك للسلع الأساسية والفاو، وضع الأونكتاد أيضاً مشروعاً بشأن "ضمان الجودة وتعزيز القدرة التنافسية لصادرات أقل البلدان نمواً الأفريقية". ويتمثل الهدف الأخير من المشروع في المساهمة في تحقيق هدف تعزيز قدرات التصدير الوطنية والقدرة على المنافسة لدى أقل البلدان نمواً في أفريقيا عن طريق بناء القدرات المؤسسية والبشرية من أجل تأمين الجودة والتصديق على صادرات الفاكهة الاستوائية. وسوف يسهم المشروع أيضاً في جهود أقل البلدان نمواً لتشجيع التنوع الأفقي والرأسي، بما في ذلك التجهيز والتغليف المحليان للفاكهة الاستوائية، عن طريق تحسين مركزها التنافسي، وعن طريق إقامة مراكز إرشاد.

٨٠- وبصدد المساهمة في تنفيذ الأحكام ذات الصلة ببناء القدرة التفاوضية في إطار الالتزام ٤ من برنامج العمل (تعزيز دور التجارة في التنمية) والأحكام ذات الصلة بإعلان الدوحة، ظل الأونكتاد يساعد أقل البلدان نمواً بشأن المفاوضات التجارية، ولا سيما بشأن المسائل التي تهم أقل البلدان نمواً. وقد شمل ذلك فيما شمل تقديم الدعم الموضوعي والتقني لاجتماعات وزراء تجارة أقل البلدان نمواً. ومن المقرر أيضاً أن يُعقد اجتماع وزاري للبلدان النامية غير الساحلية بشأن المسائل ذات الصلة بمنظمة التجارة العالمية في باراغواي قبل انعقاد المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد بهونغ كونغ في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. ويسهم الأونكتاد أيضاً في تعميق فهم أقل البلدان نمواً لجدول أعمال التجارة والتنمية الخاص بها خلال المناقشات في الدورات السنوية لمجلس التجارة والتنمية وغيره من هيئات خبراء الأونكتاد.

٨١- ويساهم الأونكتاد في عمل لجنة السياسة الإنمائية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي عن طريق إجراء دراسات قطرية محددة وعن طريق تقديم معلومات تحليلية لدعم عمليات الاستعراض التي يقوم بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نمواً ومعايير تحديدها. ويساهم الأونكتاد أيضاً في مداورات السياسات العامة بشأن مسائل مثل مسألة "الانتقال السلس" بالنسبة للبلدان المؤهلة للإخراج تدريجياً من فئة أقل البلدان نمواً. وتشمل مساهمات الأونكتاد الأخرى بشأن هذا الموضوع ما يلي: تجميع نُبذ خاصة ببلدان محددة بشأن قلة المنافسة، والتحليل الدوري للمنافع الفعلية لمركز أقل البلدان نمواً، والتقدم باقتراحات لاستراتيجيات الخروج لأقل البلدان نمواً القريبة من عتبة التخريج من هذه الفئة.

#### باء - البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية

٨٢- الأونكتاد مسؤول عن التنفيذ الموضوعي والتقني لخطة عمل ألماتي التي اعتمدها المؤتمر الوزاري الدولي المعني بالبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية الذي عُقد بألماتي، بكازاخستان، في عام ٢٠٠٢. وتشمل مساهمة الأونكتاد تيسير إقامة ممرات عبور مختلفة، واعتماد تدابير لتيسير المرور العابر، وإدارة هياكل النقل الأساسية وما اتصل بها من مرافق.

## جيم - الدول الجزرية الصغيرة النامية

٨٣- يُسهم الأونكتاد، في حدود ولاياته واختصاصاته، في مزيد تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده اجتماع موريشيوس الدولي الذي عُقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. ويستند هذا الدعم إلى خبرة الأونكتاد في مسائل سرعة التأثير الاقتصادي والعوائق الهيكلية التي تعاني منها الدول الجزرية الصغيرة النامية. وواصل الأونكتاد، على مدى أكثر من ثلاثة عقود، جهوده الرامية إلى توجيه نظر المجتمع الدولي إلى التحديات والمشاكل الإنمائية الخاصة التي تواجه هذه البلدان والحاجة إلى اتخاذ تدابير دعم خاصة لصالحها. ووضِع تأكيد خاص على مد الأعضاء من الدول الجزرية الصغيرة النامية في منظمة التجارة العالمية بالمدخلات التحليلية لمساعدتها على المشاركة في برنامج عمل منظمة التجارة العالمية المتعلق بالاقتصادات الصغيرة الذي في إطاره تُعالج الحاجة إلى تحديد طرائق مد هذه البلدان بمعاملة خاصة.

### الحواشي

- (١) TD/B/51/4.
- (٢) TD/B/51/5(Vol.I).
- (٣) انظر تقرير لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية عن دورتها التاسعة (TD/B/COM.1/73).
- (٤) UNCTAD/DITC/TAB/POV/2005/1.
- (٥) الفقرة ٣١٣ من وثيقة منظمة التجارة العالمية WT/MIN(01)/DEC/1 (٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١).
- (٦) توافق آراء ساو باولو، الفقرة ٨٧.
- (٧) عمل الأونكتاد في مجال السلع والخدمات البيئية: مذكرة إعلامية. وثيقة منظمة التجارة العالمية TN/TE/INF/7، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤؛ وهي متاحة على الموقع التالي: [http://r0.unctad.org/trade\\_env/test1/publications/INF7-E.pdf](http://r0.unctad.org/trade_env/test1/publications/INF7-E.pdf).
- (٨) تُعرّف أمانة الأونكتاد المنتجات المفضلة بيئياً بأنها المنتجات التي تُحدث ضرراً بيئياً أقل بشكل ملموس في مرحلة من مراحل عمرها قياساً إلى المنتجات البديلة التي تُخدم نفس الغرض. وتشمل الأمثلة الألياف الطبيعية، والمنتجات الزراعية العضوية، والمنتجات القابلة للتدوير والقابلة للتحلل البيولوجي أو المنتجات المستخرجة من الغابات بشكل مستدام.
- (٩) الأمم المتحدة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبورغ، ٢٠٠٢، الفقرة ٩٩(ب)، الصفحة ٧٥.
- (١٠) يرد تقييم مفصّل في التقرير الذي أُعد لدورة المجلس الحادية والخمسين عن القضايا المطروحة في برنامج عمل ما بعد مؤتمر الدوحة والتي تتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية (TD/B/51/4).
- (١١) "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع" (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.05.I.15).
- (١٢) "الاستثمار في التنمية: خطة عملية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية".

(١٣) لخشمي بوري "نحو" خطة مارشال" تجارية جديدة لأقل البلدان نمواً: كيفية تحقيق وعود الدوحة الإنمائية والمساعدة على تحقيق أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية"، التجارة والفقير والقضايا الشاملة لعدة قطاعات، سلسلة الدراسات رقم ١ (UNCTAD/DITC/TAB/POV/2005/1).

(١٤) "مصلحتنا المشتركة".

(١٥) شملت هذه الخطة مضاعفة المعونة المقدمة لأفريقيا بحلول عام ٢٠١٠ من ٢٥ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى ٥٠ مليار دولار في السنة، والقيام فوراً بإعفاء ١٨ من البلدان المؤهلة في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من نسبة ١٠٠ في المائة من الدين المستحق عليها لصندوق النقد الدولي والمؤسسة الإنمائية الدولية وصندوق التنمية الأفريقي.

(١٦) مثل الاجتماعات التي عُقدت بدافوس وكينيا وباريس وداليان (الصين)، فضلاً عن اجتماع لوزراء دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ المسؤولين عن التجارة. وحدد أيضاً كل من قمة الجنوب الثانية، ومؤتمر الاتحاد الأفريقي الثالث لوزراء التجارة، والاجتماع الرابع لوزراء التجارة في أقل البلدان نمواً، أهدافاً وبرامج مشتركة للجهات الممثلة لها في المؤتمر الوزاري السادس.

(١٧) فرقة العمل الدولية المعنية بالسلع الأساسية التي اقترحت إنشاؤها في الأونكتاد الحادي عشر بساو باولو قد أيدها تقرير لجنة أفريقيا المعنون "مصلحتنا المشتركة"، لندن، آذار/مارس ٢٠٠٥، الصفحة ٢٦٥.

(١٨) يتضمن موقع النظام الشامل للأفضليات التجارية على الشبكة معلومات عامة عن البرنامج لعامة الجمهور، فضلاً عن شبكة خارجية مفتوحة فقط للدول الأعضاء، تُستخدم كوديع للمعلومات المصنفة المتقاسمة بين الأعضاء والامتيازات إما بحسب البلد أو بحسب المنتج.

-----